

دليل إجراءات دعوى نفقة الزوجة في المحاكم الشرعية في الضفة الغربية

اعداد

عبير عبد الله درباس

2015

مقدمة

الأسرة مؤسسة يشترك فيها كل من الزوج والزوجة، وهي نواة المجتمع ولبنته الأساسية. ولضمان استمرار هذه المؤسسة ونجاحها في بناء الأجيال اللاحقة، كان لا بد من تنظيم العلاقات بين أفرادها، وتحديد حقوق وواجبات كل فرد في هذه المؤسسة، فللزوجة حقوق يسعى الجميع للتأكيد عليها والإشارة إليها في أغلب الأوقات، وللزوجة أيضاً حقوق مقابلة منحها إياها القانون والشرع، ولعل من أهم هذه الحقوق، حق الزوجة في النفقة.

ونفقة الزوج على زوجته واجبة في جميع الأحوال، ولو كان فقيراً، أو غنياً، أو صغيراً، لا يقدر على المباشرة، وسواء أكانت الزوجة غنية أو فقيرة، مسلمة أو غير مسلمة، كبيرة أو صغيرة تطبق الوقاع أو تشتهي له. وقد تثبت الوجوب بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول. كما نص قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (61) لسنة 1976 على لزوم انفاق الزوج على زوجته في المادة (35) منه.

وحق الزوجة في النفقة جاء رعايةً لضعف المرأة واحتباسها لمصلحة الزوج، وعلى أساس جهدها ومساهمتها في تربية الأبناء ورعايتهم، وما تبذله من جهد ووقت في سبيل الحفاظ على استمرار الحياة الأسرية.

ومن أجل ذلك، كان واجباً على الزوج الانفاق على زوجته، وتوفير ما يلزمها من طعام ومسكن وكسوة، وإلا كان للزوجة في حال امتناع زوجها عن الانفاق عليها، اللجوء إلى القضاء وإقامة دعوى أمام المحكمة الشرعية لمطالبة زوجها بالإنفاق عليها.

ومن هنا جاءت فكرة اعداد هذا الدليل، ليكون المرجع الذي يمكن لكل زوجة الإستعانة به في إقامة دعوى نفقة على زوجها في حال امتنع عن الانفاق عليها، ويتناول هذا الدليل اجراءات إقامة دعوى نفقة الزوجة بلغة سهلة ومبسطة، من لحظة اقامة الدعوى، وحتى صدور الحكم، وتنفيذه لدى دوائر التنفيذ المختصة.

• ما المقصود بنفقة الزوجة؟

نفقة الزوجة هي ما ينفقه الزوج على زوجته من مال لطعامها وكسوتها ومسكنها، وانتبهي عزيزتي الزوجة أن الاتفاق عليك يشتمل على توفير الطعام¹ والكسوة² والسكنى³ والتنظيف بالقدر المعروف⁴ وتوفير الخدم في حال كنتِ ممن لا تخدمين نفسك، كونك مريضة، أو كنتِ ممن تُخدم في بيت أهلها.

• متى تستحق الزوجة النفقة؟

ليكن معلوماً لكِ عزيزتي الزوجة، أن زوجك يكون ملزماً بالإنفاق عليك من وقت انعقاد عقد الزواج الصحيح بينكما، فالزوج ملزم بالإنفاق عليك من اللحظة التي تصبحين فيها زوجته ولو لم يدخل بك بعد. وبالتالي، فأنتِ تستحقين النفقة حتى ولو كنتِ مقيمة في بيت أهلِكَ بانتظار زفافك. طالما أن زوجك لم يطالبك بالإنقال إلى منزله، أو طالبك، لكنك امتنعتي عن ذلك لسبب مشروع. فإن كان امتناعك عن الانتقال إلى بيت زوجك بغير وجه حق، وطالبك زوجك بذلك، فلا تجب لكِ النفقة.

اعلمي عزيزتي الزوجة أن بإمكانك الامتناع عن الانتقال إلى بيت زوجك مع احتفاظك بالحق في الحصول على النفقة، في حال لم يدفع لك الزوج المهر المعجل، أو امتنع عن تهيئة المسكن الشرعي لك.

• هل تستحق المعتدة نفقة؟

هنا ينبغي التفريق بين عدة حالات:-

أ. نفقة المعتدة من طلاق، **عزيزتي الزوجة، انتبهي لما يلي**، في حال كان الطلاق قبل الدخول فلا نفقة لكِ، لأنه لا عدة عليك. أما في حال كان الطلاق بعد الدخول، فهنا إن كان الطلاق طلاقاً رجعيّاً

¹ استرسل الفقهاء في ذكر الأصناف التي تتعلق بطعام الزوجة وشرابها، فذكروا من الطعام الخبز والأدم والملح، كذلك ذكروا ما يلزم الزوجة من آلات، كآلة الطحن، وأواني الشراب والطعام، وسائر الأدوات التي تلزم الزوجة لاعداد الطعام والشراب.
² أجمع الفقهاء على أن للزوجة على زوجها الكسوة بالمعروف، أي التي جرت به عادة أمثالها بلبسه، وتقدر نفقة الكسوة للزوجة بحسب كفايتها.
³ أوجب الشريعة الإسلامية على الزوج أن يهيأ لزوجته مسكناً شرعياً ملائماً يليق بها عادة، دون أن تشترط أن يكون هذا المسكن ملكاً للزوج، فيصح أن يكون بيت موقوف أو مستأجر. ويجب على الزوج أن يوفر لزوجته المسكن الذي يكفل لها الانفراد فيه مع زوجها، وإن يكون المسكن بين جيران صالحين لتأمين أذاهم، كما يجب على الزوج أن يراعي في المسكن أن يكون له أبواب وشبابيك محكمة الاغلاق، ويشتمل على ما تحتاجه الزوجة من أثاث لنومها، وجلسها.
⁴ أجمع الفقهاء على أنه يجب للزوجة على زوجها مواد التنظيف وأدواته، ويشمل ذلك ما تحتاجه من المشط والدهن لرأسها، أو نحوه مما تغسل به رأسها وما يعود بنظافتها

استحقت لك النفقة، لأن الزوجية باقية والتمكين من الاستمتاع موجود. أما في حال كان الطلاق طلاقاً بائناً وكنت حاملاً، فلك النفقة والسكنى. أما إذا لم تكوني حاملاً، فلا نفقة لك.

ب. نفقة المعتدة من وفاة، في حال كنت أيتها الزوجة معتدة من وفاة فلا نفقة لك، سواء كنت حاملاً أم لا.

ت. المعتدة من فرقة بسبب معصية، هنا إن كانت الفرقة قد وقعت بسبب أيتها الزوجة، كردتك عن الإسلام، فلا نفقة لك. أما إذا كانت قد وقعت بسبب الزوج، كاللعان، أو الظهار، أو الإيلاء، فلك الحق في النفقة أثناء العدة.

• كيف يتم الحصول على النفقة؟

عزيزتي الزوجة، حصولك على النفقة يكون إما بالتراضي بينك وبين زوجك على مقدار معين لهذه النفقة، بحيث يلتزم الزوج بدفعه لك بانتظام. أما في حال امتنع زوجك عن الإنفاق عليك، يكون لك عندئذ اللجوء إلى القضاء لطلب النفقة باستصدار حكم بإلزامه بالإنفاق عليك.

• من هي المحكمة المختصة بالنظر في دعوى النفقة؟

يمكن لك عزيزتي الزوجة طلب النفقة من زوجك بإقامة دعوى نفقة لدى أي محكمة شرعية، بغض النظر عن مكان إقامتك، أو مكان إقامة الزوج. فمثلاً إذا كنت من مدينة جنين، والزوج من مدينة الخليل، فلك إقامة دعوى النفقة أمام أي محكمة شرعية، سواء في مدينة جنين أو الخليل، أو أي مدينة أخرى، طالما رأيت أن اقامتها في هذه المحكمة تتناسب وظروفك وإمكاناتك. ومن ثم، ليس للزوج المدعى عليه، أو من يمثله قانوناً أن يدفع دعواك بعدم الصلاحية، أو الاختصاص المكاني في دعاوي النفقات عموماً.

ملاحظة:- في حال كانت الزوجة المدعية غير مسلمة والزوج المدعى عليه مسلم، فيكون الاختصاص بالنظر في دعوى نفقة الزوجة للمحاكم النظامية ما لم يتفق الطرفان على قبول صلاحية المحاكم الشرعية وذلك وفق ما جاء في المادة السابعة من قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة رقم (2) لسنة 1938. ويكون الاتفاق بحضور المدعى عليه وقبوله صراحةً واتفاق مع المدعية على أن تنظر المحكمة الشرعية في الدعوى. وفي حال غياب المدعى عليه، يكون الاختصاص بالنظر في الدعوى للمحاكم النظامية.

• ما هي إجراءات إقامة الدعوى؟

تجري جميع المحاكمات في المحاكم الشرعية بصورة علنية إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك حفاظاً على النظام أو مراعاةً للأداب أو حرمة الأسرة بناءً على طلب أحد الخصوم، أو بناءً على قرار المحكمة من تلقاء نفسها، وفيما يلي إجراءات إقامة دعوى نفقة الزوجة:-

1. ابتداءً عليك عزيزتي الزوجة التوجه إلى المحكمة الشرعية التي تختارينها، وتقديم لائحة دعوى منظمة حسب الأصول، ويجب أن تشمل لائحة الدعوى الأمور التالية:

- ✓ اسم المحكمة
- ✓ اسمك وشهرك ومحل اقامتك ورقم الهوية.
- ✓ اسم الزوج وشهرته ومحل إقامته، وعنوانه وعمله.
- ✓ موضوع الدعوى (نفقة الزوجة).
- ✓ الإدعاء، ويشمل العناصر التي لا تكون الدعوى صحيحة إلا بها.
- ✓ البيئات التي تستندين إليها في دعواك.
- ✓ الطلبات، وتشتمل الطلب من المحكمة الحكم لك بالنفقة، والرسوم والمصاريف.
- ✓ توقيعك على لائحة الدعوى.

عزيزتي الزوجة انتبهي لما يلي:-

- ✓ يمكن لك الحصول على المعلومات المتعلقة بعقد الزواج من وثيقة عقد الزواج، لذلك يجب عليك التنبه إلى ضرورة أن يكون معك نسخة عن عقد الزواج، لأهميتها في إقامة دعوى النفقة، وإثبات الزوجية.
- ✓ يكون لك في حال الحكم بالنفقة لصالحك مطالبة الزوج المدعى عليه بأتعاب المحاماة في حال استعانتك بمحامٍ لإقامة الدعوى).
- ✓ في حال تقديمك الدعوى دون الاستعانة بمحامٍ، يمكن لك الحصول على نموذج لائحة دعوى نفقة من كاتب الاستدعاءات الذي يتواجد على باب المحكمة الشرعية.

يمكنك الاستعانة بالنموذج الآتي في إعداد لائحة الدعوى

دعوى أساس رقم	لدى محكمة.... الابتدائية الشرعية الموقرة
	المدعية: اسمك الرباعي، رقم الهوية، العنوان المدعى عليه: اسم زوجك الرباعي، مكان الولادة، السكن موضوع الدعوى: نفقة زوجة.
لائحة وأسباب الدعوى	
1. المدعية زوجة بصحيح العقد الشرعي للمدعى عليه، وذلك بموجب وثيقة عقد الزواج رقم تاريخ / / ، الصادرة عن محكمة الشرعية، بمعرفة المأذون الشرعي..... ."	
2. ترك المدعى عليه زوجته المدعية المذكورة بلا نفقة، ولا منفق بدون مسوغ شرعي.	
3. طالبت المدعية المذكورة المدعى عليه المذكور بالنفقة، لكنه يمتنع بغير وجه حق.	
4. الصلاحية: لمحكمة الموقرة صلاحية النظر والفصل في هذه الدعوى.	
5. البيئات: تحصر وتقدم أثناء المحاكمة.	
6. الطلب: تلتزم المدعية المذكورة من المحكمة الموقرة تعيين موعد المحاكمة، وتبلغ ذلك إلى المدعى عليه المذكور، وغب الثبوت الحكم لها بالنفقة على المدعى عليه حسب حاله وأمثاله، والإذن لها بالاستدانة والرجوع عليه بما يتجمد من هذه النفقة، وتضمينه الرسوم والمصاريف.	
توقيع المدعية	تحريراً في: 20../../..
المرفقات:-	
- عقد الزواج	
- مذكرة حصر البيئة	
- تحتفظ المدعية بحقها في تقديم أي بيئة ليست بحوزتها الآن، وذلك عند دورها في تقديم البيئة	

2. بعد اعداد لائحة الدعوى، عليك عزيزتي الزوجة عمل ثلاث نسخ منها، بحيث يتم تزويد قاضي المحكمة الشرعية بنسختين، والاحتفاظ بنسخة لك، وانتبهي أن ترفقي مع لائحة الدعوى صورة عن عقد الزواج، وصورة عن هويتك.
3. بعد ذلك قومي بالتوجه إلى القاضي الشرعي، الذي يقوم بدوره بالتوقيع على لائحة الدعوى وتحويلها إلى قلم المحكمة لقيدها في سجل الأساس واستيفاء الرسوم.

تبلغ رسوم دعوى النفقة في المحاكم الشرعية في الضفة الغربية 25 ش شيقل.

4. بعد أن يتم قيد الدعوى واستيفاء الرسوم المقررة، يقرر القاضي تعيين موعد للمحاكمة، وافهام ذلك لك، وتبلغ ذلك إلى المدعى عليه حسب الأصول، مع الإشارة إلى أن المحكمة هي من تتولى تبليغ المدعى عليه موعد المحاكمة.
5. من ثم تقوم المحكمة بإصدار مذكرة تبليغ وحضور إلى المدعى عليه، وتتضمن المذكرة إلزام المدعى عليه الحضور إلى المحكمة في اليوم والساعة المحددين، للنظر في الدعوى المقامة عليه من قبلك، والتي موضوعها نفقة زوجة، مع اعلامه أنه في حال التغيب عن الحضور، تجري محاكمته غيابياً.

يجب عليك عزيزتي الزوجة أن تذكري في لائحة الدعوى السبب الشرعي لطلب الحكم بالنفقة، كترك الزوج لك بلا نفقة، أو إمتناعه عن الإنفاق عليك، وإلا كانت دعواك غير صحيحة، وعندئذ تكلفك المحكمة بتصحيح الدعوى بذكر السبب لطلبك النفقة.

● خطوات السير في الدعوى

1. عزيزتي الزوجة، في حال تغيبت أنتِ وزوجك عن الحضور في اليوم المحدد للمحاكمة، ينادي القاضي عليكما، فإذا ثبت له أن التبليغ لكما كان موافقاً للأصول والقانون، ولم تبديا سبباً مقنعاً لعدم الحضور، فله أن يقرر شطب واسقاط الدعوى، وهنا يكون لك تجديد الدعوى في أي وقت ترغبين في ذلك، وكل ما في الأمر، أنه في حال قمت بتجديد الدعوى خلال ستة اشهر من تاريخ صدور قرار المحكمة بإسقاط الدعوى، تدفعين نصف الرسم، وفي حال كان التجديد بعد مرور ستة أشهر، فعليك دفع كامل الرسم.
2. أما في حال تغيبت عن الحضور، وحضر زوجك المدعى عليه الموعد المعين للمحاكمة، هنا يكون لزوجك طلب اسقاط الدعوى، أو التماس المعذرة لك، وفي هذه الحالة تقوم المحكمة بتأجيل الدعوى إلى يومٍ آخر، وتبليغك الموعد الجديد.

3. في حال حضورك موعد المحاكمة، وتغيب زوجك المدعى عليه عن الحضور، هنا، إذا كان زوجك قد تبلغ موعد الجلسة حسب الأصول، فلك **عزيزتي الزوجة** الخيار، إما أن تلتمسي له العذر، وعندئذٍ تقرر المحكمة تأجيل الدعوى وتبليغه الموعد الجديد. أو أن تطلبي من المحكمة السير في الدعوى ومحاكمته غيابياً، فإذا طلبت ذلك، تقوم المحكمة بتكليفك تكرار لائحة الدعوى، فإن كانت صحيحة، كلفتك المحكمة إثباتها حسب ما يقتضيه الحال، وإثبات الدعوى يكون بالبينة الخطية المتمثلة في عقد الزواج أو البينة الشخصية وهي شهادة الشهود.

وفي حال أثبت دعواك بالبينة الخطية والشخصية، يقرر القاضي تحليفك اليمين الشرعية بأن المدعى عليه لم يترك لك نفقة، وأنت لست ناشزة عن طاعته، ولا مطلقة انقضت عدتها، ولم يقم الزوج بإحالتك على أحد لتستوفي النفقة منه، فإن حلفتي اليمين على ذلك، حكم لك القاضي بالنفقة.

4. أما في حال حضورك أنت وزوجك المدعى عليه الموعد المحدد للمحاكمة، تقوم المحكمة ابتداءً بالتعريف عليكما في حال لم تكونا معروفين لدى القاضي، ومن ثم تكلفك المحكمة بتكرار لائحة الدعوى، وفي حال وجد فيها نقص أو خطأ أو غموض، كلفك القاضي تصحيح الخطأ، أو توضيح الغموض الوارد في اللائحة. بعد ذلك تقوم المحكمة بسؤال المدعى عليه عن دعوى المدعية، وجواب المدعى عليه على ذلك تكون له عدة احتمالات:

➤ موافقة المدعى عليه على دفع النفقة، وإقراره بأنك زوجته، وفرضه على نفسه من نفسه مبلغ محدد نفقة لك. وهنا تقوم المحكمة بسؤالك عما فرضه المدعى عليه على نفسه من نفقة، فإذا قبلت بذلك، قامت المحكمة بسؤالك مرة أخرى عن أي كلام تريدان إضافته في هذه الدعوى، فإن طلب كلاكما إجراء الإيجاب على ما تم الاتفاق عليه، أعلنت المحكمة ختام المحاكمة، وإصدار القرار.

➤ عدم موافقة المدعى عليه على دفع النفقة، وادعاؤه بأنك لا تستحقين أي نفقة، وتتنوع الدفوع التي ترد على دعوى النفقة الزوجية، وفيما يلي بيان لها:

1. قد يدفع المدعى عليه الدعوى بعدم الخصومة، فينكر الزوجية أصلاً بينه وبينك، أو يدعي أن عقد الزواج فاسد أو باطل. وقد يدعي بأنك مطلقة منه ومنقضية العدة وبالتالي لا نفقة لك. كما قد يدفع الدعوى بحجة وجود دعوى نفقة ثانية مقامة لدى محكمة أخرى.

في هذه الحالات يقوم القاضي بتكليفك بإثبات صحة الزوجية، أو عدم وجود دعوى نفقة مقامة لدى محكمة أخرى، بالبينة الخطية أو الشخصية.

2. النشور، وهو ما يسمى بدفع النشور، وقد عرفت المادة (69) من قانون الأحوال الشخصية الأردني النشور بأنه "إذا نشرت الزوجة فلا نفقة لها والناشر هي التي تترك بيت الزوجية بلا مسوغ شرعي أو تمنع الزوج من الدخول إلى بيتها قبل طلبها النقلة إلى بيت آخر ويعتبر من المسوغات الشرعية لخروجها من المسكن إيذاء الزوج لها بالضرر أو سوء المعاشرة.". ومعنى ذلك أن المرأة الناشر هي:

1. التي تترك بيت الزوجية بلا مسوغ شرعي.

2. التي تمنع الزوج من الدخول إلى بيتها قبل طلبها النقلة إلى بيت آخر .
3. إذا امتنعت الزوجة عن الزفاف تعد ناشزة وتسقط نفقتها، ومن ثم إذا كان الزوج قد أوفى زوجته المهر المعجل أو وهبته هي له أو أبرأته منه أو كان المهر جميعه مؤجلاً والسكن الشرعي مهيباً، وامتنعت الزوجة عن الزفاف، فتحرم من النفقة.
4. العمل بدون موافقة الزوج، وقد نصت المادة (68) من قانون الأحوال الشخصية الأردني على أنه لا نفقة للزوجة التي تعمل خارج البيت دون موافقة زوجها.

عزيتي الزوجة، ليكن معلوماً لديك أنه في حال خرجت للعمل دون إذن من زوجك، فلا نفقة لك، وإذا كان زوجك قد أذن لك بالعمل، فله حق الرجوع عن الإذن متى شاء، فإن رفضت الاستجابة لطلبه، سقط حقه في النفقة، إلا أنه ليس لزوجك منعك من العمل إذا كنتِ عند الزواج تعملين، ولم يعترض على ذلك، وعندئذٍ لا يعتبر خروجك للعمل نشوزاً يسقط حقه في النفقة.

وبالتالي إذا ادعى الزوج المدعى عليه أنك لا تستحق النفقة كونك خرجت ناشزة من مسكنه الشرعي، طلب رد دعواك. وهنا تقوم المحكمة بسؤالك عن دفع المدعى عليه النشوز، ويكون لك الرد على دفع المدعى عليه النشوز بعدة دفع وهي:

- **الدفع بعدم شرعية المسكن،** ويكون المسكن غير شرعي في عدة حالات، مع الإشارة إلى أن هذه الحالات ليست على سبيل الحصر، بل على سبيل المثال، إذ يعود تقدير الأسباب التي تجعل من المسكن غير شرعي لقاضي الموضوع، ومن هذه الحالات:- أ. أن يكون الجيران في المسكن أهل الزوج، ويؤذونها بالقول أو الفعل. ب. إذا كانت الزوجة لا تستطيع فيه قضاء حوائجها الدينية والدنيوية بكل حرية وتستر. ج. نقص المسكن من المواد الأساسية واللازمة لاستمرار الحياة مثل المأكل والمشرب، أي نقص المسكن من المواد التموينية الأساسية. د. الهيكل العام، فيعتبر المسكن غير شرعي، في حال كان هناك نقص في بعض المواد التي تحتاجها الزوجة، كالمشط، وإبر الخياطة، المرأة، وهكذا.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن النقص في هذه المواد يختلف باختلاف الزمان والمكان، فمتطلبات الحياة الأساسية ترجع إلى العرف، وتختلف باختلاف الزمان والمكان، ويعود أمر تقديرها لقاضي الموضوع حسب ظروف كل حالة.

وعليه، إذا دُفعتِ أيتها الزوجة دفع المدعى عليه النشور بعدم شرعية المسكن، تقوم المحكمة بسؤال المدعى عليه عن ذلك، فإن أنكر دفعك، قامت المحكمة بتحديد يوم معين للكشف على المسكن، بحيث يقوم القاضي بالانتقال إلى مسكن الزوجية، والكشف عليه، للتأكد من صحة ادعائك بعدم شرعية المسكن.

• **الدفع بعدم أمانة الزوج على نفس ومال الزوجة**، ويقصد بعدم الأمانة على النفس، قيام الزوج بضربك، أو إيدائك بالقول، أو معاشرتك معاشرة سيئة، فالأصل بالعشرة أن تكون بالمعروف والإحسان. أما بالنسبة لعدم الأمانة على المال، فتكون في حال كان الزوج يأخذ راتبك، أو من مالك الخاص، فمثلاً لو اعتاد الزوج على أخذ النقود التي تحصلين عليها في مناسبة معينة، كالأعياد، أو مناسبة خاصة بك، كان لك الدفع بعدم أمانته على مالك.

وفي حال أنكر الزوج المدعى عليه، دفعك -عزيزتي الزوجة- بعدم الأمانة على المال والنفس، كلفتك المحكمة إثبات دفعك، وهنا يكون لك في سبيل اثبات ذلك الاستعانة بالشهود، مع الإشارة إلى أنه يجب عليك ذكر أسماء الشهود، وتحديدكم بشكل واضح، إذ لا يكون لك بعد ذلك الاستعانة بشهود آخرين، فطالما حددت أسماء الشهود، فلا يكون لك بعد ذلك الادعاء بأنه هناك شاهد آخر تودين الاستعانة بشهادته، لذا يستحسن أن تقومي بذكر أسماء عدة شهود، وليس شاهد أو شاهدين، ولك فيما بعد الاستغناء عن شهادة بعضهم، والاكتفاء بشهادة واحد أو اثنين.

كما يكون لك إثبات الدفع بعدم الأمانة بالتقرير الطبي، بحيث تقومين بإبراز تقرير الطبيب الذي قام بمعاينة آثار الضرب على جسمك، وهنا يجب أن تستمع المحكمة لشهادة الطبيب منظم التقرير.

ومن ثم تقوم المحكمة برفع جلسة المحاكمة، وتعيين موعد جديد لإمهالك لإحضار بينتك.

وبعد الاستماع إلى شهادة الشهود، تقوم المحكمة بسؤال الزوج المدعى عليه عن شهادة الشهود، إذ يكون له مناقشة الشهود في أقوالهم، وفي حال أنكر المدعى عليه شهادة الشهود. كان للمحكمة هنا وزن البينة، فإن قررت قناعتها بشهادة الشهود، أخذت بها، وردت دفع الزوج المدعى عليه النشور، وقررت استحقاقك النفقة، وكلفتك أنت وزوجك المدعى عليه الاتفاق على مبلغ النفقة، فإن لم تتفقا، كلفتكما الاتفاق على خبير أو خبراء لتقدير النفقة، فإن اتفقتما، حضر الخبراء لتقدير النفقة. وإن لم تتفقا انتخبت المحكمة من قبلها خبراء لتقدير النفقة. وفي حال لم تقتنع المحكمة بشهادة الشهود، ردت دفعك بعدم الأمانة، وكلفت المدعى عليه إثبات الدفع بالنشور.

• **دفع النشور بالطرد**، ومعنى ذلك أن تدعي، عزيزتي الزوجة، أنك خرجت من بيت الزوجية كون الزوج هو من قام بطردك من البيت، وفي حال أنكر الزوج ذلك، كلفتك المحكمة بالإثبات.

• **دفع النشور بإنشغال الذمة**، إذ يكون لك دفع النشور بالادعاء أن ذمة الزوج ما زالت مشغولة بالمهر المعجل أو توابعه.

● تعديل النفقة

يكون لك أيتها الزوجة بعد فرض النفقة، أن تطلبي من القاضي زيادة النفقة المفروضة لك، في حال أثبتت زيادة الأسعار، وفي ذات الوقت يكون للزوج، في حال نقصت الأسعار، الطلب من القاضي انقاص النفقة، ولكن في كلتا الحالتين لا يكون لكلا طرفين طلب زيادة النفقة أو انقاصها قبل مضي ستة أشهر على صدور الحكم بالنفقة ما لم يحدث طوارئ استثنائية، وعلى ذلك نصت المادة (71) من قانون الأحوال الشخصية الأردني، فجاء فيها: "لا تسمع دعوى الزيادة أو النقص في النفقة المفروضة قبل مضي ستة أشهر على فرضها ما لم تحدث طوارئ استثنائية كارتفاع الأسعار".

● تقدير النفقة

إذا انتهت إجراءات الدعوى في جميع الحالات السابقة إلى مرحلة تقدير النفقة، فعلى المحكمة تقديرها وإصدار الحكم بها، وحالات تقدير النفقة هي:-

1. التراضي:-

إذا كان المدعى عليه حاضراً، وكانت الدعوى قد انتهت إلى مرحلة تقدير النفقة، فعلى المحكمة أن تلزم تكلف الطرفين بالتراضي على مقدار النفقة، فإذا تم التراضي على مقدارها، يجب على المحكمة أن تلزم المدعى عليه بما التزم، وإذ لم يتم التراضي بينهما فيتم تقديرها عن طريق الإخبار.

2. الإخبار

الخبراء هم من يقومون بتقدير النفقة في حال عدم اتفاق الطرفين على تقديرها، ويجب أن يكون الخبراء من أهل الثقة، وعارفين بحال الزوج، ولا توجد بينهم وبينه عداوة أو كراهية. وانتخاب الخبراء قد يكون من قبل الطرفين، أو من قبل المحكمة، وفيما يلي توضيح لذلك:-

ملاحظة:- يشترط لصحة الإخبار، معرفة الخبراء بالطرفين "الزوج والزوجة"، وبالتالي يكون الإخبار غير صحيح في حال لم يذكر الخبراء في إخبارهم اسم المدعية أو المدعى عليه. كذلك يجب أن يذكر الخبراء المنتخبون من قبل المحكمة أن النفقة المقدرة هي بحسب حال الزوج يسراً أو عسراً، وبالتالي إذا قدر الخبراء نفقة الزوجة حسب كفاية الزوجة ومقدرة الزوج، كان إخبارهم غير صحيح.

أ. قد تكلف المحكمة الطرفين بانتخاب الخبراء لتقدير نفقة الزوجة، فإذا انتخبا خبيراً واحداً، كان اخباره ملزماً لهما، وإذا اتفق الطرفان على تسمية خبراء، فعلى المحكمة أن تستحضرهم لسماع أخبارهم وليس لها أن تعينهم، وإذا اتفق الطرفان على انتخاب الخبراء وعلى قبول ما يخبرون، والتزامهم بذلك، لا يعتبر اخبارهم إلا إذا كان بالإجماع، ولا عبء لرأي الأكثرية.

ملاحظة:- في حال اتفق الطرفان (المدعي والمدعى عليه) على تسمية خبراء، فلا يكون لأي منهم بعد ذلك رد أي من الخبراء إلا إذا كان سبب الرد حادثاً بعد التعيين. كذلك لا يكون لأي منهم (المدعية والمدعى عليه) الاعتراض على ما أخبر به الخبراء.

ب. إذا لم يتفق الطرفان على انتخاب الخبراء، أو كان المدعى عليه غائباً، تعينهم المحكمة، وفي هذه الحالة يجب أن يكون عددهم فوق الإثنين حتى يؤخذ برأي الأكثرية. وهذا يقتضي أن يكون عددهم وترّاً لا شفعاً. ويجب على المحكمة كذلك في حالة تعيين الخبراء من قبلها أن لا تكتفي بوصف الخبراء أنهم عارفين بالطرفين، بل تلزم بوصفهم بما يجيز الاعتماد على اخبارهم من خلوصهم عن الغرض، أو وصفهم بالثقة أو الامانة.

ملاحظة:- لكل من المدعية والمدعى عليه الحق في مناقشة الخبراء فيما يخبرون به، لأن الاخبار كالشهادة. كما أن لكل منهما الحق في الاعتراض على اخبار أهل الخبرة، فيكون لك أيتها الزوجة الاعتراض على مقدار النفقة في حال رأيت أنها لا تتناسب وحال المدعى عليه، كما أن للمدعى عليه أن يعترض على النفقة المقدرة إذا رأى أن المقدر أكثر مما يجب أن يفرض عليه حسب حاله، وفي هذه الحالة تكلف المحكمة المعارض توضيح اعتراضه وإثباته، فإن أثبت المعارض اعتراضه ردت المحكمة الاخبار، وانتخب خبراء آخرين لتقدير النفقة، وإن عجز عن الإثبات وحلف الطرف الآخر اليمين على عدم صحة ما ورد في الاعتراض، ردت الطعن وحكمت بالنفقة التي أخبر بها الخبراء.

• صدور الحكم

بعد الانتهاء من اجراءات الدعوى، ومناقشة البيانات، تصدر المحكمة حكمها، وهنا يكون لكل من الطرفين الطعن في الحكم بالاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم، ويسقط يوم صدور

الحكم، هذا في حال صدر الحكم بحضور الزوج. أما في حالة صدر الحكم في غياب الزوج، فإن مدة الاستئناف تبدأ بالسريان خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتبليغه الحكم.

• كيف تنفيذ حكم النفقة؟

عزيزتي الزوجة، في حال صدر الحكم لصالحك، وقررت المحكمة الحكم لك بمبلغ النفقة، فعليك اتباع الاجراءات الآتية:-

- ✓ انتظر مدة ثلاثين يوماً وهي مدة الاستئناف قبل اللجوء إلى دائرة التنفيذ من أجل تنفيذ الحكم.
 - ✓ في حال مضت هذه المدة دون أن يطعن الزوج بالحكم في الاستئناف، يكون لك عندئذٍ التوجه إلى دائرة التنفيذ الواقعة في منطقتك، والدائرة المختصة في التنفيذ، هي دائرة التنفيذ التابعة للمحاكم النظامية وليس المحاكم الشرعية.
 - ✓ قبل التوجه إلى دائرة التنفيذ تأكدي أن تحسلي من المحكمة الشرعية مصدرة الحكم على النسخة الأصلية للحكم، وتأكدي كذلك أن الحكم أصبح نهائياً وغير قابل للاستئناف.
 - ✓ بعد الحصول على الحكم، توجهي إلى دائرة التنفيذ الواقعة في منطقتك، واطلبي من مأمور التنفيذ فتح ملف للتنفيذ، وتبليغ الزوج بضرورة الحضور إلى دائرة التنفيذ لدفع مبلغ النفقة المستحق عليه.
 - ✓ تأكدي من حفظ رقم ملف التنفيذ حتى يمكن لك متابعة الملف وما يطرأ عليه، وبعد ذلك سيعطيك مأمور التنفيذ مدة 15 يوم على الأقل للمراجعة.
 - ✓ بعد انتهاء المدة المقررة، توجهي إلى دائرة التنفيذ للسؤال عن ملفك، وهنا، قد يكون زوجك استجاب للمطالبة، وقام بدفع المبلغ المحكوم عليه به، وإيداعه في حساب دائرة التنفيذ في البنك، وهنا تقوم الدائرة بإعطائك شيك بالمبلغ لصرفه من البنك.
- أما في حال لم يستجب زوجك للمطالبة، ولم يقدّم بإيداع المبلغ المستحق عليه، هنا، في حال كان زوجك موظف، وله راتب ثابت، يمكن لك الطلب من مأمور الاجراء الحجز على راتبه.
- أما في حال لم يكن له راتب ثابت، ولم يستجب للدفع، فهنا يكون لك الطلب من مأمور التنفيذ حبس الزوج مدة 91 يوم سنوياً، حيث يقوم مأمور الاجراء بإرسال أمر الحبس إلى الشرطة، لتتولى اجراءات حبس الزوج حتى يدفع لك النفقة.

• تعذر تنفيذ حكم نفقة

قد يحصل أحياناً أن يتعذر عليك عزيزتي الزوجة تنفيذ حكم النفقة بسبب تغيب الزوج المحكوم عليه أو كونه مجهول محل الإقامة أو لا يوجد له مال ينفذ منه الحكم. ومن أجل ذلك، كان لا بد من خلق جسم يمكن لك من خلاله الحصول على النفقة المفروضة. وبالفعل تم انشاء صندوق النفقة بموجب القانون رقم (6) لسنة 2005، ويهدف هذا الصندوق بشكل أساسي إلى ضمان تنفيذ حكم النفقة في حال تعذر تنفيذه لأي سبب كان، على أن يقوم الصندوق بالرجوع على الزوج المحكوم عليه للمطالبة بالمبالغ التي تم صرفها.

وعليك عزيزتي الزوجة في حال اللجوء إلى صندوق النفقة تقديم طلب إلى الصندوق على أن يكون مرفقاً المستندات التالية:

- ✓ نسخة مصدقة من حكم النفقة النهائي.
- ✓ مشروحات من دائرة التنفيذ تفيد أن حكم النفقة قد تعذر تنفيذه بعد استنفاد جميع الاجراءات القانونية اللازمة.

عزيزتي الزوجة، عند اللجوء إلى صندوق النفقة، عليك الانتباه للملاحظات الآتية:-

- ✓ بمجرد تقديمك طلب تنفيذ حكم النفقة، يقوم مجلس الصندوق بالتأكد من صحة المستندات المرفقة، وجدية الطلب، على أن يتم صرف المبلغ المحكوم به في حكم النفقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استكمال المستندات المطلوبة.
- ✓ يستمر الصندوق بدفع النفقة طالما كان تنفيذ حكم النفقة متعذراً، أما في حال زال السبب المانع من تنفيذ حكم النفقة، كما لو عاد الزوج من غيبته، أو أصبح له مال يمكن تنفيذ حكم النفقة منه، يتوقف الصندوق عن دفع النفقة لك، وعليك عندئذ الرجوع إلى دائرة التنفيذ لتنفيذ حكم النفقة على الزوج.

- ✓ في حال كان لديك أيها الزوجة النية في رفع دعوى تفريق للاعسار عن دفع النفقة، فلا يكون لك اللجوء إلى صندوق النفقة للحصول على النفقة المفروضة لك.